الحكم الذاتي بحيث تقف الحكومة امام الخيار الصعب : التنازل في موضوع الحكم الذاتي او الوقوف في موضوع الاتهام باعادة عجلة التطبيع الى الوراء ، الى وضع التجميد » . وبعد ان اشار بلوخ الى تفاؤل الاوساط السياسية الاسرائيلية تجاه احتمالات المفاوضات حول الحكم الذاتي ذكر ان « هنالك ثمة تقويم قائم يقول ان لدى مصر واسرائيل ، في حقيقة الامر ، مصلحة مشتركة في منع قيام دولة فلسطينية تقودها م.ت.ف في يهودا والسامرة . وتلتقي عند هذه المصلحة ، بشكل اساسي ، كل من السعودية والاردن . ويدور النضال السياسي حسب هذا التقويم في مجالين : المجال العلني ، ويتمثل في المفاوضات حول الحكم الذاتي بين اسرائيل ومصر ، والمجال الخفي ، ويتمثل في شبكة المصالح الحقيقية لمعظم الجهات الشرق اوسطية » (المصدر نفسه) .

وثيقة تطبيع العلاقات

في غضون ذلك كشف النقاب عن وثيقة لتطبيع العلاقات مع مصر ، اعدتها لجنة المدراء العامين للوزارات الاسرائيلية المعنية ، برئاسة مدير مكتب رئيس الحكومة الياهو بن اليسار ــ الذي سبق له ان اعد عند نهاية العام الماضي ، بواسطة لجنة مماثلة ، وثيقة اخرى بخصوص سياسة اسرائيل تجاه الحكم الذاتي ، طالبت بالسيطرة على مليون دونم من اراضي الضفة الغربية وعلى المياه الجوفية هناك . وكان قد تم تشكيل اللجنة الجديدة عند مطلع نيسان الماضي لاعداد تقرير عن مسألة تطبيع العلاقات مع مصر لتهتدي به الحكومة الاسرائيلية في سياستها لحين تحقيق السلام الكامل .

تضمنت الوثيقة (نشر نصها الكامل في معاريف ، ٧٩/٥/٣) خمسة فصول اساسية : الاول حول القضايا الناجمة عن انتقال العريش الى السيادة المصرية ، والثاني حول فتح الحدود بين الطرفين ، والثالث حول الخطوط العامة للتطبيع ، والرابع يعالج القضايا المتعلقة بانسحاب الجيش الاسرائيلي الى خط العريش ــ راس محمد ، والاخير يقدم اقتراحات بخصوص التعاون الاسرائيلي المصري على المدين القصير والبعيد .

كشف التقرير في الفصل الاول عن وجود ٣٥٠٠ عامل من سكان سيناء يعملون في اسرائيل ، واوصى باستمرار عمل اولئك الذين اصبحوا خاضعين للسلطة المصرية في اسرائيل . اما في حال رفض المصريين ذلك ، فينبغي عدم التعهد للمصريين مستقبلا بايجاد عمل لهؤلاء العمال داخل اسرائيل . كما اوجب التقرير بالاستجابة لطلب المصريين تزويد العريش بالكهرباء بواسطة شركة الكهرباء الاسرائيلية لمدة اربعة اشهر ، ودعا الى استمرار تزود الجيش الاسرائيلي بالمياه من آبار العريش . وفي حال حدوث عطل في اجهزة الآبار يقوم المصريون باستدعاء الفنيين من شركة مكوروت الاسرائيلية .

وتطرق التقرير ، في الفصل الثاني ، لقضايا فتح الحدود ، ونقاط المرور ، ومنح التأشيرات ، والترتيبات الجمركية ، واستبدال العملة ، ومرور وسائط النقل والتعاون بين جهازي السلطة ، والاتصالات اللاسلكية ، والمواصلات الجوية .

اما الفصل الثالث فقد تطرق الى مبادىء تطبيع العلاقات بين الطرفين ، وخص موضوع السياحة بالمعالجة ، طالبا من اسرائيل الاخذ بعين الحسبان حرج السلطات المصرية (في المرحلة الاولى فقط) من مجيء سياح مصريين الى اسرائيل . ولذا لم توص اللجنة اسرائيل بانتهاج مبدأ المعاملة بالمثل في هذا المجال ، بل اوصت بتنظيم مشترك للسياحة الاجنبية في كلا البلدين . وفيما يتعلق بموضوع العمل داخل اسرائيل ، اوصت اللجنة بعدم فتح الحدود امام العمال المصريين ، اخذة بعين الاعتبار « فائض القوى البشرية » المصرية . وعالج التقرير الاستيراد والتصدير موضحا انه نتيجة للضغوطات الاقتصادية وغيرها ، فانه لا يتوقع ، في المستقبل القريب ، قيام شبكة ضخمة من العلاقات الاقتصادية . اوصت اللجنة بفرض تعرفة جمركية على البضائع المستوردة من مصر ، وتشجيع الشركات الاسرائيلية في مجال المساهمة في المشاريع الاقتصادية المصرية . اما في الميدان الثقافي فقد اوصت بالتركيز في البداية على الفنون والمسارح ، ودعت الى تبني الجالية اليهودية في مصر .

وفي الفصل الرابع تطرق التقرير الى القضايا الناجمة عن الانسحاب الاسرائيلي في المرحلة الاولى ، فاوصى باستمرار تشغيل خط المياه بين الطور وشرم الشيخ بواسطة الاسرائيليين . وفي الفصل الخامس الخاص بالتعاون بين الطرفين اوصى التقرير باحداث اتصالات مباشرة بين الاجهزة الحكومية للنهوض بالتعاون في جميع المجالات ، ومن بينها مجالات